بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذى جعل الاوضاع وسائل لافهام الخطاب والصلوة والسلام
على رسوله الذى وضع لاظهار الصواب وعلى آله واصحابه الموضوعين
لرفع ظلمة الحجاب اما بعد فنقول الوضع فى اللغة جعل الشئ فى
حيز وفى الاصطلاح تعيين شئ بازاء شئ آخر ليدل عليه بنفسه
او بالقرينة والاول يسمى موضوعا والثانى موضوعا له ثم الوضع لكونه
نسبة بين اللفظ والمعنى متوقف على تصورهما فهو باعتبار الموضوع على
قسمين احدهما شخصى ان كان الموضوع لفظا واحدا متصورا وثانيهما
نوعى ان كان الفاظا كثيرة متصورة بامر عام وباعتبار الموضوع له على

ثلثة اقسام وضع خاص لموضوع له خاص ان كان الموضوع له امراً جزئياً وحده
متصوراً بخصوصه او بوجه كلي تختص به ومنحصر فيه ووضع عام لموضوع له
كذلك ان كان امراً كلياً وحده متصوراً بعمومه ووضع عام لموضوع له خاص
ان كان اموراً متعددة متصورة بامر عام صادق عليها هذا القسم مما
اخترعه وتفرد به افضل المتأخرين عضد الملة والدين رحمه الله ولم يطلع
له القدماء فالموضوع بالوضع الشخصي اما موضوع بالوضع الخاص لموضوع له
خاص وهو علم الشخص فان الواضع تصور لفظاً واحداً مثل زيد وامراً
جزئياً كذاته بعينه ثم قال وضعت هذا اللفظ لهذا المعنى واما الموضوع
بالوضع العام لموضوع له كذلك فمنه اسم الجنس ان كان موضوعاً

للماهية

للماهية من حيث هي هي فان الواضع تصور لفظاً واحداً كرجل ومفهوماً

كلياً مع قطع النظر عن كونه معيناً او غيره كذكر من بني آدم جاوز حد الصغر و

بلغ حد الكبر بعموم ثم قال وضعت هذا اللفظ لهذا المفهوم فعلى

هذا ان كان مستعمل في الماهية فحقيقة وان كان مستعملاً في الفرد

فان كان من حيث وجود الماهية فيه فحقيقة ايضاً والا فمجاز و

استعماله اما في مفرد واحد كرجل وانسان وحمار او في فردين او افراد

كنحل وتمر وروم وروميٍ مما الفرق بينه وبين واحده بالتاء او الياء

او في فرد كامل من ذلك الجنس بان كان مستجمعاً للمعاني المقصودة منه

والمخصوصة به كقولك الناس ناس والزمان زمان ولذلك يسلب عن غيره

فيقال زيد ليس بانسان ومنه علم الجنس فانه تصور لفظا وا

حدا بخصوصه كأسامة ومفهوما كليا معينا ممتازا عن غيره كالحيوان

المفترس بعمومه ثم قال وضعت هذا اللفظ لهذا المفهوم فالفرق

بينهما ان الواضع اعتبر التعيين في علم الجنس بخلاف اسم الجنس

فانه لم يعتبر معه شيأ لا التعين ولا عدمه اما التعيين فلأنه نكرة

واما عدمه فلأنه لو كان معتبرا وما اعتبره الواضع لا يزول يلزم

التناقض عند دخول لام التعريف وتحصيل الحاصل عند دخول

تنوين التنكير ومنه المصدر فان الواضع تصور

لفظ الضرب مثلا بخصوصه ومفهوم الدق بعمومه ثم قال

وضعت

لعدم كونه مستحقا لما في المقصود من جنس الوجود في العلم والعقل والسخاوة وغيرها لك

والفرق بين الجنس واسم الجنس ان اسم الجنس يطلق على القليل والكثير كالماء فانه يطلق على قطرة وبحر واسم الجنس لا يطلق على الكثير بل يطلق على الواحد وعلى غيره لكن على سبيل البدل كالرجل فانه يطلق على زيد وعلى غيره كعمرو وعلى سبيل البدل لا على سبيل الشمول والعموم

فان الدق لفظ لعقا مه بذوات متعددة ويرد عليه ان بعض المصادر لا يتقوم الا بواحد كالخلق وعلم الخفاء والستر بالنسبة الى الله تعالى فعليكم بالجواب والسلام عليكم

فالفرق بينهما ان الملحوظ في علم الجنس التعيين وفي اسم الجنس عدم التعيين اي اذا كان

اي من الموضوع بالوضع التخفيف وضعا عاما لو موضوع له كذلك المصدر

والنصر والقتل وغيرها من المصادر والحمد كالكلام والسلام وغيرها

عطف على قوله اما موضوع
بالوضع العام لموضوع له
عام الخ او على قوله اما موضوع
بالوضع الخاص لموضوع له
خاص اي والموضوع بالوضع
الشخصي اما موضوع بالوضع
العام لموضوع له خاص

وضعت هذا اللفظ لهذا المفهوم واما موضوع بالوضع

العام لموضوع له خاص فمنه المضمر فأن الواضع

اي من الموضوع بالوضع وضعا عاما لموضوع له خاص

تصور لفظا واحدا بخصوصه مثل هو وجزئيات كثيرة بمفهوم

مشترك بينها صادق عليها مثل المفرد المذكر المتقدم ذكره مرات

عطف تفسير

لملاحظتها اجمالا ثم قال وضعت هذا اللفظ لكل واحد

من هذه الجزئيات بخصوصه ومنه اسم الاشارة فانه

اي من الموضوع بالوضع وضعا عاما لموضوع له خاص اسم الاشارة

تصور لفظا معينا بخصوصه مثل هذا وجزئيات كثيرة بمفهوم الفرد

المذكر المشار اليه بالاشارة الحسية وجعله آلة لملاحظتها اجمالا

ثم وضعت هذا اللفظ لكل واحد من هذه الجزئيات بخصوصه

ومنها الموصول فانه تصور لفظا معينا بخصوصه مثل

اى من الموضوع بالوضع الشخصى
وضعا عاما الموضوع له
خاص الموصول منها

الذى وجزئيات كثيرة بمفهوم صادق عليها مثل المفرد المذكر

المشار اليه بالاشارة العقلية ونظر اليها اجمالا ثم قال وضعت

هذا اللفظ لكل واحد من هذه الجزئيات بخصوصه و

منها الحرف فانه تصور لفظا معينا بعينه كلفظ من

اى من الموضوع بالوضع الشخصى
وضعا عاما الموضوع له
خاص الحرف منها

وتصور الجزئيات الاضافية للابتداء المطلق بمفهوم ثم قال

وضعت هذا اللفظ لكل واحد من جزئياته بخصوصه

والاربعة وان كانت موضوعة للجزئيات الكثيرة لكن لا يصح

ان تستعمل الا فى واحد معين ولا يفيده الا بقرينة دالة عليه ؞

لاستواء

والمبهم مأخوذ بشرط التعيين لكونها معارف ومستقلة
بالمفهومية وآلة الوضع فيها عرضية بخلاف الحرف والموضوع
بالوضع النوعي اما موضوع بالوضع العام لموضوع له خاص
ومنه الفعل فان الواضع تصور طائفة من الالفاظ
كضرب ونصر بمفهوم كلي مثل ما كان على فعل وطائفة من المعاني مثل
الضرب المنسوب الى زيد في الزمان الماضي والنصر المنسوب اليه فيه الى
غير ذلك بمفهوم كلي كذلك مثل الحدث المدلول المصدر اشتق هو منه
المنسوب الى فاعل معين في الزمان الماضي ثم قال كل ما كان على فعل و
ضعته لما يصدق عليه المفهوم المذكور ومنه المشتق فانه

الأول وهو الحدث وإن كان داخلا في مفهومه لكن طرفها صح

تصور نوعا من الألفاظ كضارب وناصر بمفهوم ما كان على فاعل

ونبذة من المعاني كذات ثبت له الضرب وذات ثبت له النصر الى غير

بالضم طائفة من اى شيء

ذلك بمفهوم ذاتا ما نسب اليه الحدث المدلول المصدر اشتق هو منه

ثم قال كل ما كان على فاعل وضعته لما يصدق عليه

هذا المفهوم فالنسبة في الفعل معتبرة من طرف الحدث وغير

اى اذا كان مفهوم الفعل الحدث المنسوب الى فاعل معين ومفهوم المشتق ذات ما نسب اليه الحدث فالنسبة في [illegible] اى النسبة اذ هو المحفوظ اولا ثم [illegible]

مستقلة بالمفهومية لأن طرفها الثاني وهو الذات خارج عنه

والنسبة متوقفة على الحدث والذات والذات خارجة عن مفهومه فلا يستفاد وهو الذات احد الطرفين [illegible]

فلا يستفاد الذات من ذكر الفعل فلا يستفاد النسبة منه ما لم

يذكر معه الذات وفي المشتق معتبرة من طرف الذات ومستقلة

اى اذا كان مفهوم المشتق ذاتا ما نسب اليه الحدث فالنسبة في المشتق معتبرة في طرف الذات ومستقلة بالمفهومية [illegible]

بالمفهومية لاعتبار طرفيها في مفهومه وتامة بعد ذكر الفاعل في

اى النسبة

الفعل وناقصة في المشتق ومن وجوه الفرق تعيين الذات في

الفعل شخصيا كزيد او نوعيا كرجل وابهامه في المشتق اذ لو

اعتبر ابهام الفاعل في الفعل يلزم ان يكون مجازا بلا حقيقة اذ

لا يستعمل في النسبة الى المبهم بل انما يستعمل في النسبة الى المعين

وان يكون كلاما بدون ذكر الفاعل وان يمتنع نسبته

الى المعين لتعدد الفاعل في ضرب زيد احدهما مبهم والآخر

معين والمعين في المشتق تفصيل للمبهم ولا يجوز ذلك في الفعل

لخروج الذات عن مفهومه ودخوله في مفهوم المشتق

ومنها المعرف بلام الجنس فان الواضع تصور الفاظا

كثيرة

كثيرٍ كالرجلِ والأنسانِ والحيوانِ بعنوانِ الاسمِ الذى دخلَ عليهِ

لامُ الجنسِ وتصورَ مفهوماتٍ كليةً كمفهوماتِ تلكَ الألفاظِ

بمفهومِ الجنسِ المعينِ عندَ السامعِ المدلولِ لما دخلَ عليهِ لامُ .

الجنسِ فقالَ كلما يصدقُ عليهِ المفهومُ الاولُ وضعتهُ لما يصدقُ عليهِ

المفهومُ الثانى ومنهُ المعرفُ بلامِ العهدِ فانهُ تصورَ الفاظاً

كثيرةً بمفهومِ الاسمِ الذى دخلَ عليهِ لامُ العهدِ وجزئياتٍ كثيرةً بمفهومِ

الجزئِ المعهودِ من جزئياتِ مفهومِ ما دخلَ عليهِ لامُ العهدِ فقالَ كلُ

ما يصدقُ عليهِ الاولُ وضعتهُ لما يصدقُ عليهِ الثانى فاسمُ الجنسِ ان كانَ

موضوعاً للماهيةِ فالمعرفُ بلامِ العهدِ لهُ وضعٌ تركيبىٌ برأسهِ لكلِ

جزئي من جزئيات مفهوم غير وضع الاسم واللام ولا يكون للمعرف

بلام الجنس وضع تركيبي سوى وضع الجزئي وان كان موضوعا

للفرد المنتشر فبالعكس ومنه هيئات المركب من اسمين او من

اي من الموضوع بالوضع النوعي وضعا عاما لموضوع له خاص صح

اسم وفعل وقدم الاسم على الفعل فانه تصور جميع الهيئات بمفهوم

هيئة المركب من اسمين او من اسم وفعل وقدم الاسم الخ وتصور جميع

النسب بينها بمفهوم النسبة التي بينها تامة او ناقصة ثم قال كل

اي الواضع

هيئة كذلك وضعته لما يصدق عليه مفهوم النسبة المذكورة ومنه

اي من الموضوع بالوضع النوعي وضعا عاما لموضوع له خاص صح

اي الواضع

المجاز فانه تصور جميع الالفاظ المجازية بعد وضعها لمعانيها

الحقيقية بمفهوم اللفظ الموضوع لمعنى حقيقي والمعاني المجازية بمفهوم

معنى

معنى يناسب المعنى الحقيقي باحدى المناسبات المعتبرة ثم قال

كل لفظ موضوع لمعنى حقيقي وضعته ايضا لمعنى يناسبه و

منه المثنى والمجموع والمصغر والمنسوب فان الواضع

تصور جميع الفاظ التثنية بمفهوم ما لحق آخر مفرده علامة

التثنية وتصور معانيها بمفهوم الفردين المتماثلين في مفهوم مفرده

ثم قال كلما لحق آخر مفرده علامة التثنية وضعته لفردين

المتماثلين في مفهوم مفرده ومنه المضاف باضافة

العهد الى معرفة فان الواضع تصور الفاظا كثيرة بمفهوم

الاسم المضاف ومعاني عديدة بمفهوم معنى نسب الى المضاف اليه

معهود بين المتكلم والمخاطب ثم قال كلما صدق عليه المفهوم

الأول وضعته لما يصدق عليه المفهوم الثاني و القدماء لعدم

فيعلم ان العلام في غلام زيد موضوع للغلام المعهود و كذا لام المعهود و كذا عبد الله رحمه الله المعهود

اطلاعهم بالوضع العام لموضوع له خاص جعلوا الفعل و

المشتق والمعرف باللام وغيرها مما هو موضوع بالوضع

النوعي من قبيل الوضع بالوضع العام لموضوع له كذلك وضعا

شخصيا فقالوا ان الواضع تصور لفظا واحدا بعينه كضرب

ومفهوم الضرب المنسوب الى زيد في زمان الماضي بعمومه ثم قال

الاضافة بيانية — اى الواضع

وضعت هذا اللفظ لهذا المعنى وكذا تصور لفظ ضارب بعينه

ومفهومه وهو ذات ما نسب اليه الضرب بعمومه فقال وضعت

اى الواضع

هذا اللفظ

هذا اللفظ لهذا المفهوم وهكذا البواقى وما ذكره الأستاذ مولانا

ابو بكر رحمه الله من قوله وذهب المتقدمون والعلامة التفتازانى الى

ان الفعل والمشتق والمعرف باللام وغيرها من قبيل الموضوع بالوضع

العام لموضوع له كذلك وجعلوا ما جعله المتأخرون آلة للوضع العام

موضوعا له بشرط استعمالها فى الخصوصيات فجعلها مثل المضمر والمبهم والحرف

وما لا يلتفت اليه اذ لم يقل به احد فضلا عن القدماء والعلامة و

لم يعلم بان الوضع فى المضمر والمبهم والحرف شخصى وفى الفعل والمشتق

وغيرها نوعى والموضوع بالوضع الشخصى وان جاز ان يكون موضوعا بالوضع

العام لموضوع له كذلك لكن الموضوع بالوضع النوعى لا يجوز ان يكون موضوعا

(Interlinear glosses: اى ابو بكر — اى جزئيات مفهوم كلى — اى الفعل والمشتق وغيرها — اى من الفعل الذى الخ — كانه علة لقوله فجعلها — جاز)

(Margin notes:)

مثلا قالوا كل ما كان علما على صنعة لذات ما نسب اليه الحدث المدلول المصدر بحو منه بشرط استعماله فى جزئيات هذا المفهوم المشتق منه

فى كونها موضوعا بالوضع العام لموضوع له كذلك وجعلوا ما جعله المتأخرون آلة فى ... منه

لانه قيل لم جعلها مثل المضمر فى الوضع ان الوضع فى الفعل وغيره نوعى و فى المضمر شخصى وجاز و قال ولم يعلم منه

لانه قيل فى الآن الوضع فى الفعل نوعيا لا يجوز ان يجعل مثل المضمر فى كونه موضوعا بالوضع العام لموضوع له كذلك وجعل ما جعله المتأخرون آلة للوضع موضوعا له بشرط استعماله فى الخ فاجاب بقوله والموضوع منه

كذلك على انه لو كانت الافعال والمشتقات والمعرف باللام موضوعات بالوضع

النوعي لما جعله المتأخرون آلة للوضع وضعاً عاماً لموضوع له كذلك كما زعم يلزم

ان يكون كل الافعال والمشتقات والمعرفات مترادفة بالنسبة الى المعنى الموضوع

له وذلك بديهي البطلان وكذا يلزم مع ذلك في كل مجاز ان وان اراد

ان القدماء ذهبوا الى ان الفعل والمشتق والمعرف باللام موضوعة بالوضع الشخصي

لما جعله المتأخرون آلة للوضع وضعاً عاماً الموضوع له فمع انه ايضاً لم ينقل من احد

لا يجوز وضع ضارب لما جعله آلة للوضع لكونه اعم يصدق عليه وعلى غيره من المشتقات

مع انه لا فائدة في وضعه له ثم قال استعماله في مفهوم المجاز ووضعه لمفهوم بدون

ملاحظة ما جعلوه آلة خاتمة احتياجنا الى اعتبار هذه الاقسام

للوضع انما

للوضع انما هو على تقدير ان يكون الواضع هو آدم
او يكون كل قول واضعاً للغته واما اذا اعتبر ان
لكل لغة هو الله سبحانه ويدل عليه الآية الكريمة
وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا فلا حاجة الى شيء من تلك الأقسام والاعتبارات

فان المراد بالاسماء الالفاظ وتعليمها
ظاهر في القائها على المتعلم مبيناً
له معانيها وذلك يقتضي سبق
وضع وينبغي ان يكون ذلك الو
ضع ممن كان قبل آدم فيكون من
الله سبحانه وتعالى مصلحه

تمت الكتاب المسمى بالوضع للأستاذ الفاضل الملا عبدالله الشيخ محمود تك
على يد احقر الطلاب محمد صالح ابن عبدالكريم الكوثي لأجل اخ النجيب ملا
عبدالله النل الجنيم في مدرسة عونية عند الأستاذ الفاضل
الملا عبد الله في عام الف وثلثماة
وثلثة وسبعين من هجرة
سيد المرسلين
صلى الله عليه
وسلم